

نجار: سنطبق قريباً "وسيط الجمهورية"

□ بيروت - «الحياة»

القانون نافذاً، وعلمت يوم أمس انه تم الانتهاء من وضع مشروع المرسوم التطبيقي، «معرباً عن سعادته ب» وضع هذا القانون موضوع التطبيق ليصبح لبنان في مصاف الدول المتحضرة في العمل بموجب وسيط الجمهورية». وقال: «هذا إنجاز مهم جداً بالنسبة الى الدولة ومؤسساتها وللمواطن».

وأوضح أن «وسيط الجمهورية يتعلق بمجالات متعددة، وهو وساطة بين الحكم الواجهة السياسية والواجهة الإدارية، بين المواطنين والإدارة من السجون الى الانتخابات الى حقوق الإنسان الى ما هنالك».

وأضاف: «بما أن لبنان ليس لديه خبرة في هذا الشأن كان لا بد لنا من التطلع الى البلدان التي خبرت وسيط الجمهورية كتركيا والمغرب وفرنسا وغيرها»، مؤكداً أن «التعاون بين فرنسا ولبنان على قدم وساق في مجالات متعددة».

وقال بارود: «القانون وضع ليطبق، وأي قانون في لبنان لا نريد أن نطبقه علينا إلغاً»، والقوانين تجري مناقشتها الصحيحة في مجلس النواب، وهذا القانون قانون وسيط الجمهورية يلزمه فقط مرسوم تطبيقي ليوضع من أجل حماية المواطن وحماية الدولة ومؤسساتها».

■ أعلن وزير العدل اللبناني إبراهيم نجار الانتهاء من وضع مشروع المرسوم التطبيقي للقانون الخاص ب«وسيط الجمهورية».

جاء ذلك خلال مشاركة نجار ووزير الداخلية والبلديات زياد بارود في مؤتمر صحافي في اختتام ندوة «وسيط الجمهورية: حامي المواطن»، في مشاركة رئيس جمعية «الأمبودسمان المتوسطيين» والي المظالم في المملكة المغربية مولاي محمد العراقي، وأمينها العام جان بول ديليفوا ورئيس جامعة القديس يوسف (اليسوعية) الأب الدكتور رينيه شاموسي.

وشرح ديليفوا «دور وسيط الجمهورية في حماية المواطن وتعريفه بحقوقه وواجباته، وفي حماية مؤسسات الدولة إضافة إلى دوره التوثيقي بين الإدارة والمواطن». ودعا الى «تطبيق قانون وسيط الجمهورية في لبنان»، مشدداً على «ضرورة مساعدة كل الدول التي تعاني من مشاكل على صعيد الديمقراطية لتطبيق وسيط الجمهورية».

أما نجار فقال: «منذ بداية شباط (فبراير) ٢٠٠٥ حين نشر القانون الخاص ب«وسيط الجمهورية»، لم ينجز حتى المرسوم التطبيقي ليصبح هذا